

السل الجرار المتدفق على حقائق الأزهار

بمثل عموم قضائه A بالشفعة في كل ما لم يقسم فهو عليه لا له فإن القسمة من خواص الأعيان لا منافعها فلا معنى لقسمتها لأنها متعلقة بالعين تابعة لها ولهذا يقول A في تمام هذا الحديث فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فأى حدود بمجرد الحقوق وأى تصرف لطرقها وفي حديث آخر وفي الصحيح بلفظ أن النبي A قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة أو حائط وبهذا تعرف أن إطلاق الشيء كما في حديث الشفعة في كل شيء مقيد بالشيء الذي ينتقل من ملك إلى ملك ويمكن قسمته وضرب الحدود له وتصريف الطرق إليه كما صرحت بذلك الأحاديث والحاصل أنا أولا نمنع أنها شيء ونمنع ثانيا ثبوت الشفعة في شيء باق على ملك مالكه بمجرد تسليطه للغير على الانتفاع به والقيام في مقام هذين المنعنين لا ينقل عنه إلا ما ينتهز للحجية من الدليل لا مجرد المراوغة بالقال والقليل .

وأما قوله بعقد صحيح فقد عرفنا أن العقود الصحيحة هى التي حصل فيها المناط الشرعي وتجردت عن المانع الشرعي فما كان كذلك ثبت في نفسه وثبتت فيه الشفعة وما لم يكن كذلك لم يثبت في نفسه فضلا عن أن يثبت ما ترتب عليه وأما كونها بعوض مال معلوم فقد تقدم في البيع أنه لا يكون إلا كذلك والشفعة مترتبة عليه .

وأما قوله على أي صفة كانت فوجهه عموم أدلة الشفعة ووجود ما علل ثبوتها